

الراصد المالي، إبريل ٢٠٢١ ملخص وافٍ

الفصل ١: مواءمة استجابات المالية العامة

لا يزال سباق اللقاح مستمرا في الحرب ضد كوفيد-١٩، ولكن وتيرة إجراء التطعيمات تتسم بالتباين الشديد عبر البلدان، مع عدم توافر اللقاحات لعدد كبير منها. والتطعيم حاجة ماسة على مستوى العالم. ومن شأنه أن يغطي تكاليفه من خلال ما يحققه من تعزيز التشغيل والنشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية وتحقيق وفر كبير في الدعم المقدم من المالية العامة. وإلى أن تتسنى السيطرة على الجائحة في مختلف أنحاء العالم، يجب أن تظل سياسة المالية العامة مرنة وداعمة لأنظمة الرعاية الصحية، والأسر، والشركات القادرة على الاستمرار، والتعافي الاقتصادي. وتتفاوت الحاجة إلى الدعم والنطاق الذي يغطيه عبر البلدان المختلفة، تبعاً لتأثيرا لجائحة والفرص المتاحة للاقتراض بتكلفة منخفضة. وتقوم حكومات عديدة في الاقتصادات المتقدمة بتنفيذ تدابير كبيرة الحجم على جانبي الإنفاق والإيرادات في عام ٢٠٢١ (٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، في المتوسط). وكان الدعم في اقتصادات الأسواق الصاعدة، ولا سيما البلدان النامية منخفضة الدخل، أقل حجماً وأكثر تركيزاً في البداية، كما أن نسبة كبيرة من التدابير المتخذة قد انتهت في الأجل المحدد لها.

وقد حال الدعم المالي المقدم دون حدوث انكماشات اقتصادية أكثر حدة وفقدان المزيد من الوظائف. وفي الوقت نفسه، أدى هذا الدعم، مع انخفاض الإيرادات، إلى زيادة العجز والدين الحكوميين حتى بلغا مستويات غير مسبوقة عبر كل البلدان في مختلف مجموعات الدخل. ووصل متوسط العجز الكلي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠ إلى ١١,٧٪ بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، و٩,٨٪ بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة، و٥,٥٪ بالنسبة للبلدان النامية منخفضة الدخل. وقد تباعدت مسارات البلدان من حيث القدرة على زيادة الإنفاق. فجاء ارتفاع العجز في الاقتصادات المتقدمة وعدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة نتيجة لزيادة الإنفاق وانخفاض الإيرادات بأحجام متساوية تقريباً، بينما كان السبب الرئيسي في انهيار الإيرادات لدى العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة ومعظم البلدان النامية منخفضة الدخل هو في الأساس انهيار الإيرادات الذي أحدثه الهبوط الاقتصادي. ومن المتوقع أن ينكمش عجز المالية العامة في معظم البلدان في عام ٢٠٢١ مع انقضاء أجل الدعم المرتبط بالجائحة أو انحساره، وحدث بعض التعافي في الإيرادات، وانخفاض عدد طلبات الحصول على إعانات البطالة.

وقد وصل متوسط الدين العام العالمي إلى نسبة غير مسبوقة قدرها ٩٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠ ومن المتوقع أن يستقر عند قرابة ٩٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢١. ورغم ارتفاع الدين، فإن متوسط مدفوعات الفائدة أقل بوجه عام في الاقتصادات المتقدمة وكثير من الأسواق الصاعدة، نظراً للانخفاض الاتجاهي في أسعار الفائدة السوقية. وتنفيذاً للمهمة الموكلة إلى البنوك المركزية، فقد خفضت أسعار الفائدة الأساسية واشترت سندات حكومية، مما يسر استجابات المالية العامة للجائحة. أما بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، فإن تمويل عجوزاتها الكبيرة لا يزال أمراً صعباً، نظراً لمحدودية قدرتها على النفاذ إلى السوق وضيق المجال أمامها لتعبئة إيرادات على المدى القريب. وتحتاج هذه البلدان إلى مساعدات من خلال المنح أو التمويل الميسر أو في بعض الحالات إعادة هيكلة الديون. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تنكمش عجوزات المالية العامة في كل مجموعات الدخل مع زيادة وتيرة التعافي واستئناف إجراءات الضبط المالي. ونتيجة لذلك، فمن المتوقع لنسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي أن تستقر أو تنخفض في معظم البلدان، بالرغم من أن الدين العام سيواصل الارتفاع في بضعة بلدان بسبب عوامل مثل شيخوخة السكان واحتياجات التنمية.

وبالنسبة لأفاق المالية العامة، فإن عدم اليقين بشأنها مرتفع على نحو استثنائي. فمن حيث احتمالات تجاوز التوقعات، إذا سارت عمليات التطعيم بأسرع من المتوقع، فمن الممكن أن تعجل بوضع نهاية للجائحة، مما يعزز تحصيل الإيرادات ويقلل الحاجة إلى دعم إضافي من المالية العامة. وعلى جانب المخاطر المعاكسة، فإن استمرار الهبوط الاقتصادي لفترة أطول، أو التشديد المفاجئ للأوضاع المالية في ظل ارتفاع مستويات الديون، أو حدوث طفرة في حالات الإفلاس بين الشركات، أو تقلب أسعار السلع الأولية، أو زيادة السخط الاجتماعي، من شأنه كبح التعافي. وعلى وجه العموم، كلما طالت مدة الجائحة، زاد التحدي الذي يواجهه المالية العامة.

وعلى هذه الخلفية، تتضمن أولويات سياسة المالية العامة مواصلة الدعم حسب الحاجة بينما مع استمرار عمليات التطعيم وتعزيز التعافي؛ والتنفيذ العاجل لتدابير المالية العامة المعلنة اعتماداً على قدرات محسنة في مجال تنفيذ المشروعات وإجراءات أكفاً للمشتريات؛ والسعي لتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد أخضر ورقمي واحتوائي؛ ومعالجة مواطن الضعف طويلة الأمد في المالية العامة بمجرد أن تترسخ جذور التعافي؛ ووضع استراتيجيات متوسطة الأجل للمالية العامة من أجل إدارة مخاطر المالية العامة والتمويل؛ وتجديد الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإنجاز هذه الأولويات:

- يجب توسيع نطاق التعاون العالمي لاحتواء الجائحة، وخاصة تسريع إتاحة اللقاح بتكلفة معقولة لكل البلدان. وفي سيناريو أكثر إيجابية مما تشير التوقعات تتم فيه السيطرة على الجائحة في وقت أقرب في كل البلدان (راجع عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، من شأن تحقيق نمو اقتصادي أقوى أن يدر إيرادات ضريبية إضافية تتجاوز التريليون دولار في الاقتصادات

المتقدمة، على أساس تراكمي، بحلول عام ٢٠٢٥، ويوفر على المالية العامة تكلفة تدابير دعم تعادل تريليونات الدولارات الأخرى. ومن ثم، فإن توفير اللقاح سيغطي تكلفته وزيادة، مما يحقق قيمة ممتازة للمال العام المستثمر في زيادة إنتاج اللقاح وتوزيعه عالمياً.

- يجب تحسين استهداف التدابير ومواءمتها بالتناسب مع القدرات الإدارية للبلدان المعنية حتى يمكن الحفاظ على الدعم المالي طوال الأزمة – بالنظر إلى ما يكتنف التعافي من عدم يقين وتباين. وفي ضوء الانخفاض السائد في أسعار الفائدة، يمكن أن يتحسن النمو العالمي إذا بادرت البلدان التي تمتلك حيزاً مالياً كافياً بإعطاء دفعة متزامنة للاستثمارات العامة الخضراء.
- ينبغي لصناع السياسات الموازنة بين المخاطر الناشئة عن الدين العام والخاص الكبير والمتنامي وبين المخاطر الناشئة عن التعجل في إلغاء الدعم المقدم من المالية العامة، مما قد يبطئ التعافي. وتُعلق أهمية بالغة على أطر المالية العامة الموثوقة متوسطة الأجل في تحقيق هذا التوازن، مما يهيئ المسار لإعادة بناء هوامش الأمان المالي بوتيرة تتحدد حسب تحقيق التعافي. ويمكن دعم هذا الجهد بتحسين تصميم القواعد المالية أو إعادة معايرة حدودها لضمان سير التعديلات في مسار موثوق أو لوضع تشريع يرسى قواعد مثل "الموافقة المسبقة" على الإصلاحات الضريبية في المستقبل. ويمكن أن يؤدي تحسين شفافية المالية العامة وممارسات الحوكمة إلى مساعدة الاقتصادات على تحقيق الاستفادة القصوى من الدعم المالي.
- وللعمل على تلبية احتياجات التمويل المرتبطة بالجائحة، يمكن أن ينظر صناع السياسات في تقديم مساهمة مؤقتة للتعافي من كوفيد-١٩، على أن تطبق هذه المساهمة على الدخول المرتفعة أو الثروة. ولتكوين الموارد اللازمة لتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، وإحياء الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الضروري إجراء إصلاحات ضريبية محلية ودولية، وخاصة مع اكتساب التعافي زخماً متزايداً.